الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.31

الجمعية العامة

Distr.: Limited
6 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢٦ من جدول الأعمال

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

الجزائر*: مشروع قرار

التنمية الزراعية والأمن الغذائي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي المعني بالأمن الغذائي[١]، وخصوصا مبادئ روما الخمسة المتعلقة بالأمن الغذائي العالمي المستدام،

وإذ تشير أيضا إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٢] وجدول أعمال القرن ٢١[٣] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٤] وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاءِ في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WSFS 2009/2.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٤) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

091112 091112 12-57805 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

المستدامة[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦]، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[٧]، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٨]، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[٩] وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري[١٠] والوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية[١١]، وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٢]، وإلى قراريها ٦٥/١٧٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/٢٢٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن تقوم الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي بمعالجة الأسباب المتعددة والمعقدة للأزمات العالمية، وخصوصا الفقر وعدم التساوي في توزيع الدخل، التي تؤثر على البلدان النامية، ولا سيما البلدان المستوردة الصافية للأغذية، والتصدي لآثارها في الأمن الغذائي والتغذية على نحو شامل ومنسق في كل من الأجل القصير والمتوسط والطويل، وإذ لا يزال يساورها القلق مما يمثله تقلّب أسعار الغذاء المفرط من تحد خطير لمكافحة الفقر والجوع وللجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية وتحقيق هدف خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

---

(٥) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٨) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) القرار ٦٠/١.

(١٠) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(١١) القرار ٦٥/١.

(١٢) مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

وإذ تشير إلى إعلان روما بشأن الأمن الغذائي العالمي وخطة عمل مؤتمر القمة العالمي للأغذية[١٣] وإعلان مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد[١٤]، بما في ذلك هدف تحقيق الأمن الغذائي للجميع من خلال بذل جهود متواصلة للقضاء على الجوع في البلدان كافة، سعيا للإسراع في خفض عدد الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف في موعد أقصاه عام ٢٠١٥ والالتزام بتحقيق الأهداف المنصوص عليها في الفقرة ١٩ من إعلان الأمم المتحدة للألفية[١٥]،

وإذ تشير إلى قراريها ٦٦/٢٢١ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للكينوا، ٢٠١٣، و ٦٦/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بشأن السنة الدولية للزراعة الأسرية، ٢٠١٤،

وإذ تلاحظ مع التقدير العمل الذي تضطلع به الهيئات والمنظمات الدولية المعنية، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بشأن التنمية الزراعية وبشأن تعزيز الأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تشير إلى الالتزامات المعلنة لتحقيق الأمن الغذائي العالمي وتوفير موارد كافية ويمكن التنبؤ بها عبر القنوات الثنائية والمتعددة الأطراف، وإذ تلاحظ مع التقدير إطلاق التحالف الجديد من أجل الأمن الغذائي والتغذية، الذي يهدف إلى تسريع تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى الزراعة في أفريقيا، وتوسيع استخدام التكنولوجيات الجديدة والابتكارات الأخرى التي يمكن أن تزيد من الإنتاجية الزراعية المستدامة إلى نطاق مناسب، والحد من المخاطر التي تتحملها الاقتصادات والمجتمعات المحلية الضعيفة في أفريقيا،

وإذ تشدّد على أهمية تهيئة بيئة دولية ووطنية مؤاتية لزيادة الاستثمارات في قطاع الزراعة في البلدان النامية والمحافظة عليها، ولإيجاد ظروف تكفل تكافؤ الفرص للجميع في الزراعة عن طريق تحسين كبير في فرص الوصول إلى الأسواق، والحد كثيرا من الدعم المحلي الذي يشوه التجارة، والقيام، في الوقت نفسه، بحلول عام ٢٠١٣، بإلغاء جميع أشكال دعم الصادرات وفرض ضوابط على جميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، على النحو المنصوص

---

(١٣) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ١٣-١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ (WFS 96/REP)، الجزء الأول، التذييل.

(١٤) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للأغذية: خمس سنوات بعد الانعقاد، ١٠-١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الجزء الأول، التذييل؛ انظر أيضا A/57/499، المرفق.

(١٥) القرار ٥٥/٢.

عليه في برنامج عمل الدوحة لمنظمة التجارة العالمية[١٦]، وقرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية المؤرخ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤[١٧]، وإعلان هونغ كونغ الوزاري الذي اعتمدته منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠٥[١٨]،

وإذ تعيد تأكيد حق كل فرد في الحصول على طعام مأمون وكاف ومغذ، بما يتفق مع الحق في الحصول على غذاء كاف والحق الأساسي لكل فرد في أن يكون في مأمن من الجوع، لكي يتمكن من النمو على نحو كامل والحفاظ على قدراته البدنية والعقلية، وتؤكد ضرورة بذل جهود خاصة لتلبية الاحتياجات التغذوية، وخاصة احتياجات النساء والأطفال والمسنين والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المعرضين للضرر، وذلك من خلال جملة سبل، منها وضع البرامج الهادفة والفعالة،

وإذ لا يزال يساورها بالغ القلق من الكارثة الإنسانية الواسعة النطاق والمتواصلة التي يواجهها ملايين الناس في منطقتي القرن الأفريقي والساحل،

وإذ تدرك التحديات التي يمثلها تغير المناخ على تحقيق الأمن الغذائي العالمي وأن البلدان النامية يُحتمل أن تكون في خطر كبير نتيجة لانعدام الأمن الغذائي الناجم عن جملة أمور، منها تغير المناخ،

وإذ تسلّم بأن خسائر الأغذية وهدرها، التي تبلغ ١,٣ بليون طن، أو نحو ثلث إنتاج الغذاء العالمي السنوي، تحدث في كل من البلدان ذات الدخل المرتفع والمنخفض، وذلك بسبب الممارسات الاستهلاكية غير المستدامة وعدم وجود البنية التحتية، على التوالي، وإذ تسلّم بالحاجة إلى اتخاذ تدابير عاجلة للحد من الخسائر قبل الحصاد وبعده، وهدر الأغذية في مرحلة الاستهلاك،

وإذ تكرر تأكيد أهمية تمكين المرأة الريفية بوصفها عنصرا حيويا في تعزيز التنمية الزراعية والريفية والأمن الغذائي والتغذية،

وإذ تسلم بأن المزارعين، بمن فيهم صغار المزارعين والصيادون والرعاة والمشتغلون بالحراجة، يمكن أن يسهموا بشكل كبير في تحقيق التنمية المستدامة باضطلاعهم بأنشطة إنتاج سليمة بيئيا، وأن يعززوا الأمن الغذائي وسبل كسب الرزق للفقراء وأن ينشّطوا الإنتاج والنمو الاقتصادي المطرد،

---

(١٦) انظر A/C.2/56/7، المرفق.

(١٧) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الوثيقة WT/L/579.

(١٨) المرجع نفسه، الوثيقة WT/MIN(05)/DEC.

وإذ تسلم بالدور المهم والإيجابي لصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والتعاونيات ومجتمعات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في البلدان النامية، وما لديهم من معارف وممارسات، في الحفاظ على المحاصيل التقليدية والتنوع البيولوجي وحفظها واستخدامها بصورة مستدامة لصالح الأجيال الحالية والمقبلة كإسهام مهم في تحقيق الأمن الغذائي وفي تنفيذ الأهداف الإنمائية في ميادين من قبيل سياسات العمالة والاندماج الاجتماعي والتنمية الإقليمية والريفية والزراعة وحماية البيئة،

وإذ تحيط علما بإقرار لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢ للمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٩]،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٢٠]؛

٢ - **تكرر تأكيد** ضرورة معالجة التنمية الزراعية والأمن الغذائي، بالشكل المناسب وعلى وجه السرعة، في سياق سياسات التنمية الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة أهمية تعزيز التآزر بين سياسات الزراعة المستدامة والتنوع البيولوجي والأمن الغذائي والتغذية والتنمية؛

٣ - **تكرر أيضا تأكيد** أهمية قيام البلدان النامية بتحديد استراتيجياتها للأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي يعد تحديا دوليا ومسؤولية من مسؤوليات السياسات الوطنية، على حد سواء، وأن أي خطط لمواجهة التحديات المتعلقة بالأمن الغذائي والقضاء على الفقر في سياق الأمن الغذائي يجب أن تُوضع وتُصمّم ويُمسك بزمام أمرها وتُوجّه في إطار وطني بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين على الصعيد الوطني، عند الاقتضاء، وتحث الدول الأعضاء، ولا سيما الدول التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، على إيلاء أولوية عالية للأمن الغذائي وتجسيد ذلك في برامجها وميزانياتها الوطنية؛

٤ - **تهيب** بالمجتمع الدولي أن يدعم أفريقيا في تنفيذ مختلف البرامج المضطلع بها في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[٢١]، وبخاصة البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا؛

---

(١٩) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (روما، ٢٠١٢).

(٢٠) A/67/294.

(٢١) A/57/304، المرفق.

٥ - **ترحب** بمبادرة تحدي القضاء على الجوع التي أطلقها الأمين العام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، كرؤية لمستقبل خال من الجوع؛

٦ - **ترحب أيضا** بإعلان عام ٢٠١٣ السنة الدولية للكينوا وإطلاق السنة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وتشجع جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وسائر أصحاب المصلحة المعنيين على الاستفادة من السنة كوسيلة لتعزيز المعارف التقليدية لشعوب الأنديز والشعوب الأصلية الأخرى والإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية والقضاء على الفقر، وتشدد، في هذا الصدد، على تشكيل اللجنة الدولية لتنسيق السنة الدولية للكينوا، التي سوف تشجع تنظيم البرامج والأنشطة لضمان نجاح السنة، بما في ذلك وضع الخطة الرئيسية لأنشطة السنة الدولية للكينوا، تحت شعار ''مستقبل غُرس منذ آلاف السنوات''؛

٧ - **ترحب كذلك** بقرار منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تعيين خوان إيبو موراليس أيما، رئيس دولة بوليفيا المتعددة القوميات، ونادين هيريديا ألاركون دي هومالا، عقيلة رئيس بيرو، سفيرين خاصين لدى منظمة الأغذية والزراعة للسنة الدولية للكينوا، اعترافا بدورهما القيادي والتزامهما في مجال مكافحة الجوع وسوء التغذية؛

٨ - **ترحب كذلك** بتوسيع نطاق مبادرة التغذية، التي تشجع زيادة الالتزام السياسي ومواءمة البرامج لتسريع خفض مستويات الجوع العالمي وسوء التغذية، مع التركيز على النساء والأطفال دون سن الثانية؛

٩ - **تؤكد** ضرورة التصدي على جميع المستويات للأسباب الجذرية للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، بما في ذلك أسبابه الهيكلية، وضرورة إدارة المخاطر المرتبطة بارتفاع أسعار السلع الأساسية الزراعية وتقلبها بشكل مفرط وعواقبها على الأمن الغذائي والتغذية في العالم وعلى صغار المزارعين وسكان الحضر الفقراء؛

١٠ - **تؤكد أيضا** ضرورة زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعيين المستدامين على الصعيد العالمي، بما في ذلك من خلال تحسين عمل الأسواق والنظم التجارية، ونقل التكنولوجيا وتعزيز التعاون الدولي، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية، وزيادة استثمار القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة المستدامة وإدارة الأراضي والتنمية الريفية؛

١١ - **تؤكد كذلك** ضرورة زيادة الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، بوسائل منها التعاون الدولي، بهدف زيادة الإنتاج الزراعي للبلدان النامية التي أصبحت أعداد كبيرة منها مستوردة صافية للأغذية؛

١٢ - **تسلم** بضرورة زيادة مقاومة الإنتاج الغذائي والزراعي لتغير المناخ؛

١٣ - **تعيد تأكيد** الحاجة إلى السعي الجاد لاتباع نهج شامل ذي مسارين لتحقيق الأمن الغذائي يتضمن اتخاذ إجراءات مباشرة للتصدي فورا للجوع لدى أشد الفئات ضعفا وتنفيذ برامج متوسطة الأجل وطويلة الأجل للزراعة المستدامة والأمن الغذائي والتغذية والتنمية الريفية للقضاء على الأسباب الجذرية للجوع والفقر، بوسائل من بينها الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي؛

١٤ - **تشجع** على بذل الجهود على جميع المستويات لوضع تدابير وبرامج لتوفير الحماية الاجتماعية ولتعزيز هذه التدابير والبرامج، بما في ذلك شبكات الأمان الوطنية وبرامج الحماية الوطنية للمحتاجين والضعفاء، مثل برامج تقديم الأغذية والنقود مقابل العمل وبرامج التحويلات النقدية والقسائم وبرامج التغذية المدرسية وبرامج تغذية الأمهات والأطفال، وفي هذا الصدد، تؤكد أهمية زيادة الاستثمار وبناء القدرات وتطوير النظم؛

١٥ - **تؤكد من جديد** ضرورة تعزيز البحوث المتعلقة بالأغذية والزراعة، بما في ذلك البحوث في مجال التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدته، وتحسين إمكانية الوصول إلى نتائج البحوث والتكنولوجيات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، حسب الاقتضاء؛

١٦ - **تدعو** إلى سد الفجوة بين الجنسين في الحصول على الموارد الإنتاجية في الزراعة، وتلاحظ بقلق أن الفجوة بين الجنسين لا تزال قائمة فيما يتعلق بأصول ومدخلات وخدمات كثيرة، وتشدد على ضرورة الاستثمار في الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للنساء الريفيات وتعزيز تلك الجهود، بما في ذلك الاحتياجات المتعلقة بالغذاء والأمن الغذائي لهن ولأسرهن، وتعزيز المعايير المعيشية الملائمة لهن وظروف العمل اللائقة وسبل الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية؛

١٧ - **تؤكد** ضرورة تحسين موثوقية وآنية نظم الإنذار المبكر وتعزيز القدرة على تطوير تلك النظم واستخدامها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، مع التركيز على البلدان المعرضة بشكل خاص لصدمات أسعار الغذاء والطوارئ الغذائية؛

١٨ - **تؤكد** أهمية توافر معلومات دقيقة وشفافة في الوقت المناسب للمساعدة على التصدي للتقلب المفرط في أسعار الأغذية، وتحيط علما بنظام معلومات الأسواق الزراعية الذي تستضيفه منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وتحث المنظمات الدولية المشاركة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والحكومات على ضمان إطلاع الجمهور في الوقت المناسب على مواد إعلامية عالية الجودة عن أسواق الغذاء؛

١٩ - **تشدد** على ضرورة إعادة تنشيط قطاعي الزراعة والتنمية الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، بطريقة مستدامة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، والتأكيد على أهمية اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين تلبية احتياجات المجتمعات الريفية من خلال جملة أمور منها تعزيز وصول المنتجين الزراعيين، وبخاصة صغار المنتجين والنساء والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة، إلى الائتمان وسائر الخدمات المالية والأسواق وتأمين حيازة الأراضي والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية والتعليم والتدريب والمعارف والتكنولوجيات المناسبة الميسورة السعر، بما في ذلك ما يتعلق بالري بكفاءة وإعادة استعمال مياه الصرف الصحي المعالجة، وتجميع المياه وتخزينها، وتطوير البنية التحتية الريفية والملائمة؛

٢٠ - **تحث** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية على اتباع سياسات واستراتيجيات تحسن أداء الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتكفل وصول الجميع إلى تلك الأسواق على قدم المساواة، ولا سيما صغار المزارعين والمزارعات من البلدان النامية، وتلاحظ أهمية وضع تدابير خاصة غير مشوهة للتجارة تتسق مع قواعد منظمة التجارة العالمية من أجل إيجاد حوافز لصغار المزارعين في البلدان النامية لتمكينهم من زيادة إنتاجيتهم ومن المنافسة على قدم المساواة مع غيرهم في الأسواق العالمية للأغذية، وتحث الدول الأعضاء على الامتناع عن اتخاذ تدابير لا تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتضر بالأمن الغذائي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛

٢١ - **تؤكد** أن إقامة نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يستند إلى قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف سوف يعزز الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية ويسهم في تحقيق الأمن الغذائي العالمي، وتحث الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية على تشجيع مشاركة المزارعين، ولا سيما صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في الأسواق الأهلية والمحلية والإقليمية والدولية، وتؤكد أن تحقيق حصيلة آنية وطموحة وشاملة ومتوازنة وذات توجّه إنمائي لجولة الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية من شأنه أن يكون أمرا مهما وإجراء رئيسيا لتحسين الأمن الغذائي؛

٢٢ - **تهيب** بالدول الأعضاء وبمنظمة التجارة العالمية أن تتخذ تدابير للنهوض بسياسات تجارية قادرة على زيادة تعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتحديد العقبات التي تواجهها التجارة ويقع ضررها الأكبر على فقراء العالم والإسهام في دعم صغار المنتجين والمهمشين في البلدان النامية؛

٢٣ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تعزيز التعاون بين منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التجارية والاقتصادية الدولية، وفقا لولاية كل منها، من أجل زيادة فعاليتها،

وضرورة تعزيز التعاون مع المنظمات غير الحكومية والقطاعين العام والخاص على دعم وتعزيز الجهود المبذولة نحو تحقيق التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية؛

٢٤ - **تؤكد أيضا** على ضرورة الحد من خسائر الغذاء وهدره على امتداد السلسلة الغذائية؛

٢٥ - **تشجع** على التوسع بصورة كبيرة في البحوث المتعلقة بالأغذية والزراعة، وفي تمويلها، بوسائل منها تعزيز العمل الذي يقوم به الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية بعد إصلاحه، ودعم نظم البحث الوطنية، الجامعات العامة ومؤسسات البحوث، وتشجيع نقل التكنولوجيا وتبادل المعارف والممارسات والبحوث؛

٢٦ - **تسلم** بدور لجنة الأمن الغذائي العالمي باعتبارها جهازا رئيسيا يعنى بمعالجة مسألة الأمن الغذائي العالمي في سياق الشراكة العالمية من أجل الأمن الغذائي؛

٢٧ - **تشجع** على بذل الجهود الدولية والإقليمية والوطنية لتعزيز قدرة البلدان النامية، وبخاصة صغار المنتجين فيها، على زيادة إنتاجية المحاصيل الغذائية وتحسين جودتها التغذوية والترويج للممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية لما قبل الحصاد وبعده؛

٢٨ - **تشجع** البلدان على تنفيذ المبادئ التوجيهية الطوعية للإدارة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني[١٩]، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في ١١ أيار/مايو ٢٠١٢، مقترنة بالهدف العام المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم إعمال الحق في الغذاء الكافي تدريجيا في سياق الأمن الغذائي الوطني؛

٢٩ - **تؤكد من جديد** التزاماتها ببذل كل جهد ممكن لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ دعما للبلدان النامية، ولا سيما أكثرها تأخرا عن الركب، ولتحقيق الأهداف الأكثر بعدا عن المسار المحدد وصولا إلى تحسين حياة الناس الأشد فقرا؛

٣٠ - **تدعو** العمليات الحكومية الدولية وسائر العمليات ذات الصلة المعنية بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى إيلاء الاعتبار الواجب لمسألة التنمية الزراعية والأمن الغذائي؛

٣١ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عما يستجد من تطورات تتصل بالمسائل التي أبرزها هذا القرار؛

٣٢ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين البند المعنون ''التنمية الزراعية والأمن الغذائي''.